



بوابة سوق واجف



المستشار محمد شرار



الغداق الجديدة

العمل انطلق فيها بتوجيهات من صاحب السمو لتوفير كل وسائل الراحة والاستمتاع لزوارها في أجواء تجمع بين الأصالة والتراث ووسائل التسلية الحديثة والافتتاح في ديسمبر نقلة تطويرية نوعية في منشآت قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية

الموسم الماضي فإن كثيرا من الجهات الحكومية باتت تتسابق للمشاركة في فعالياتها وتقديم خدماتها للزوار حيث قامت شركة نفط الكويت بعمل مسطحات خضراء على مساحات واسعة في القرية كما وفرت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والحيوانية نباتات وأشجارا ونخيلًا تم غرسها بالقرية فيما قامت شركة البترول الوطنية بإضاءة القرية بشكل كامل. وذكر أن وزارة الدفاع قدمت أليات وتجهيزات للمساعدة على تهديد الأرض إضافة إلى الكثير من النباتات من المشاتل التابعة لها كما أن وزارة الداخلية ستواصل عملها المميز فيما يتعلق بالجانب الأمني والتنظيمي.

وأضاف أن لبلدية الكويت دورا بتنظيف مواقع القرية بشكل دوري فضلا عن دور وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة فسي تنظيم برامج وأنشطة جماهيرية بالإضافة إلى تغطية أحداث القرية وسابقاتها. وأكد شرار حرص صاحب السمو على أن تكون القرية ملتقى للأسر الكويتية والعربية لقضاء أوقات ممتعة مع أطفالهم وإدخال البهجة والسرور في أنفسهم، متوقفا أن تفوق الأعداد الزائرة للقرية هذه السنة ما تحقق في سابقتها والتي بلغت أكثر من 600 ألف زائر.



ساحة الصفاء



بوابة الشامية

إنشاء عدد من الشلالات والجداول بالإضافة إلى بحيرة ثانية بجانب البحيرة القائمة

تجهيز القرية بخدمات متميزة من مطاعم ومقاه وخدمات عامة

والحركية والذهنية. وأشار إلى تجهيز القرية بخدمات متميزة من مطاعم ومقاه وخدمات عامة وجلسات عائلية كثيرة على جوانب القرية التي جانب عدد من المحلات التجارية التي تباع سلعا تراثية وحديثة إضافة للمأكولات الشعبية. ولفت إلى أن اللجنة المشرفة على القرية خصصت مخيما خاصا للعاملين في الوزارات والهيئات الحكومية بحيث يمكن لكل جهة حجز المخيم لمدة أسبوع لموظفيها وأسرهم لزيارة القرية والاستفادة من مرافقها. وقال شرار أنه وبعد النجاح اللافت للقرية في

صحراء الكويت والفها أهل الكويت واعتادوا صيدها في مواسم الصيد لتكون ضمن المحمية. وعن البرامج الخاصة بالأطفال أوضح المستشار شرار أنه سيكون لهم اهتمام خاص في القرية حيث ستخصص لهم صالة خاصة للألعاب وأخرى لإقامة برنامج «الحصن» الشهير الذي يجد شعبية لدى الأطفال. وذكر أن أنشطة الأطفال ستضمن إقامة البرامج والأنشطة المصاحبة خلال أيام المهرجان لاسيما في أيام الاجازات كما ستقدم برامج الإعاقات البصرية والسمعية

20 خيمة مجهزة في جوانب القرية لتكون أماكن لاستراحة الأسر لفترة قصيرة. وقال إن اللجنة عمدت إلى تحقيق المتعة البصرية للزوار من خلال زيادة المساحة الخضراء في القرية مع إنشاء عدد من الشلالات والجداول بالإضافة إلى إنشاء بحيرة ثانية بجانب البحيرة القائمة حيث تم وضع بعض الأسماك فيها لممارسة هواية صيد الأسماك (الحداق) في القرية. وذكر أنه ستقام محمية برية تحتوي على أشجار ونباتات صحراوية كما سيتم جلب مجموعة من الحيوانات البرية التي كانت متواجدة في

لبوابة الشامية وقصر نايف في القرية كعلمين مهمين من معالم الكويت التاريخية كما سيتم افتتاح ساحة مصغرة تحاكي ساحة الصفاء الشهيرة في قلب العاصمة الكويت والتي كانت تستخدم سابقا كمرکز تجاري لتبادل البضائع بين القوافل القادمة إلى البلاد وأهل الكويت. وكشف شرار عن تشييد فندق على مستوى عال من الجودة يضم 36 غرفة لاستقبال زوار المهرجان من يوم حيث بات بإمكانهم الحجز فيه للإقامة في القرية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام كما سيتم توفير أكثر من

شرار: تشييد فندق على مستوى عال من الجودة يضم 36 غرفة لاستقبال زوار المهرجان

بناء سوق صغير على غرار سوق «واجف» الكويت وبعض الدول الخليجية يتكون من 20 محلا يقدم المأكولات الشعبية والمستلزمات القديمة والحديثة التي تباع في السوق الأصلي.

وذكر أنه تم تشييد نماذج

أكد المشرف العام لقرية الشيخ صباح الأحمد التراثية المستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار أن القرية التي تستضيف فعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي المقام بمكرمة أميرية سامية، ستشهد هذا العام تطورا كبيرا ونقلة نوعية بالمنشآت والخدمات.

وقال المستشار شرار في لقاء خاص مع «كونا» أمس الثلاثاء أنه بناء على توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، بدأ العمل منذ فترة طويلة لتوفير كافة وسائل الراحة لاستمتاع زوار القرية بمرافقها وخدماتها ووسائل الترفيه في أجواء تجمع بين الأصالة والتراث ووسائل التسلية الحديثة. وأضاف أن اللجنة المشرفة على القرية التي ستفتتح رسميا ديسمبر المقبل خصصت 6 أجنحة لدول مجلس التعاون الخليجي لعرش منتجاتها ومشغولاتها التراثية ومجسمات لأسواقها القديمة كما تم بناء سوق صغير على غرار سوق «واجف» التراثي الموجود في الكويت وبعض الدول الخليجية يتكون من 20 محلا يقدم المأكولات الشعبية والمستلزمات القديمة والحديثة التي تباع في السوق الأصلي.

«الإحصاء» نفذت 70% من «التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية للسجل التجاري»

في تسهيل استخدام بيانات السجل التجاري في العمل الإحصائي وإجراء الدراسات وتقييم القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي لا يمكن رصدوا إلا بوجود قاعدة بيانات للمنشآت الاقتصادية مصنفة وفق المعايير الإحصائية المعتمدة، لذا بدأت الإدارة المركزية للإحصاء بتشكيل فريق فني دائم يضم المختصين في الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة التجارة والصناعة لتنفيذ هذا المشروع المشترك. وعملت الإدارة على الاستفادة من المنظمات والمراكز الإحصائية الإقليمية والدولية لتقديم الدعم الفني للفريق، فقد سبق تنظيم عدد من الزيارات الفنية لخبراء من خلال المعهد العربي للإحصاء وجار التنسيق مع مركز الأبحاث الإحصائية في أنقرة (يسبورك) لزيارة فنية والتدريب في هذا الشأن بهدف بناء القدرات في الإدارة ووزارة التجارة والصناعة لتمكين العاملين من المهارات اللازمة لتطبيق التصانيف الدولية على السجلات التجارية. وبأني ذلك تفعيل لقانون الإحصاء رقم 27 لسنة 1963 الذي يؤكد على دور الإدارة المركزية للإحصاء في تقديم الدعم الفني للوحدات الإحصائية الموجودة في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

في إطار خطة عمل الإدارة المركزية للإحصاء لتنفيذ مشروع تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية للسجل التجاري بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة، عقدت الإدارة الورشة الفنية حول «المعايير الدولية في تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية» والتي تعقد في الفترة من 22 حتى 26 نوفمبر الجاري، وتنظمها الإدارة بالتعاون مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعد هذه الورشة سلسلة من ورش فنية واجتماعات عقدتها الإدارة مع الفريق المشرف على تطبيق التصنيف الدولي في وزارة التجارة والصناعة، وقد تم إنجاز ما يقارب 70% من المشروع والمتوقع الانتهاء منه في منتصف عام 2016.

وخلال افتتاح ورشة العمل، أكدت الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي منى الدعاس أن أهمية تطبيق التصنيف الدولي على قواعد بيانات السجل التجاري تأتي اتساقا مع التوصيات الدولية وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 285 بشأن تطبيق التصنيف وفق معايير العمل الإحصائي، حيث يساهم تطبيق التصنيف الدولي

ووقعت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت وثيقة المشروع الوطني لدعم قدرات الأمانة وكذلك الإدارة المركزية للإحصاء. والتنمية بالإبانة د. خالد مهدي عقب توقيع الوثيقة في مقر الأمم المتحدة مبنى الشيخ صباح الأحمد، إن هذا المشروع سيوفر إطارا للدعم الفني لكل من أمانة التخطيط والإدارة المركزية للإحصاء والجهات الحكومية الأخرى لخلق بيئة مواتية لتنسيق وتنفيذ ورصد خطة التنمية الوطنية متوسطة المدى، كما ستعمل وحدة المشروع على ضمان استدامة العمل من خلال نقل المعرفة والمهارات والقدرات

الطموحات التالية:

- 1 - خلق فرص وظيفية حقيقية للشباب الكويتي من خلال العمل الحر (القطاع الخاص).
- 2 - تدريب وتأهيل الشباب الكويتي من خلال برامج تدريبية تخص المشروعات الصغيرة.
- 3 - توعية وتثقيف شريحة الشباب نحو العمل الحر وأهميته.
- 4 - توعية لأهم الخدمات المقدمة من قبل البرنامج. وقد كان التسجيل بالوردة والمشاركة جانبا لكل الفئات سواء موظفين حكوميين او في القطاع الخاص وطلبة الجامعة والتطبيقي وأولياء الأمور وربات البيوت، وتعد المشروعات الصغيرة هي إحدى أهم الآليات المتبعة لتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية حيث تساهم في تنوع مصادر الدخل والناجح المحلي مضيفا ان اغلب الدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشاريع ودعمتها للمنهوض باقتصاداتها.

هذا، وقد انطلقت مساء امس الأول في مقر مسرح البرنامج أول فعاليات العودة الاستشارية، حيث ألقى م. فارس العنزي، محاضرتة الأولى تحت عنوان دليلك لبدأ مشروعك الصغيرة، حيث تناول العديد من الوسائل العملية والعلمية لأي مشروع بمناقشة الحضور ولا شك ان إدارة المشروعات الصغيرة ومدير الإدارة م. فارس العنزي، قد بذلوا جهودا طيبة لإنجاح هذا العمل الوطني في احتضان الشباب وتوجيههم للوصول إلى الأهداف الوطنية.



جانب من الحضور خلال افتتاح الورشة الاستشارية

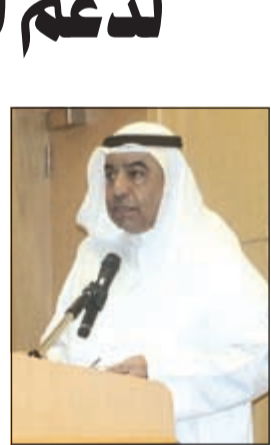
حيث تضمنت الخطة الإنمائية الثانية زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ليصبح هو قاطرة الاقتصاد الوطني. وأمن هذا المنطلق جاءت أهمية القيام بالدور التدريبي والتوعوي للشباب الراغب بالعمل الحر وتوجيهه بطرق عملية مناسبة وإعطائه المعلومات اللازمة للمنهوض في مشروع من جميع الجوانب الفنية والإدارية والمالية والتسويقية والقانونية وغيرها. فكرة مشروع العودة الاستشارية قائمة على إقامة محاضرات وبرامج تدريبية قصيرة لنشر ثقافة المشروعات الصغيرة في المجتمع وحلقات نقاشية لمعرفة متطلبات ودراسة احتياجاتهم، كما يقوم البرنامج على استضافة مستشارين وذوي خبرات في عدة مجالات (قانونية وإدارية وتسويقية وإعلامية ومحاسبية) لعمل لقاءات ومرشد على استفسارات المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة.

أهداف المبادرة

تهدف المبادرة إلى تحقيق

قام بتقييم ورش العمل ضمن استبيانه، تضمنت تقييمها مهنيًا عن جميع عناصر الورشة للاستفادة منها مستقبلا في اختبار الموضوعات الواجب طرحها، إضافة إلى الاستفادة من مقترحات الشباب لورش عمل مفيدة للاحتياجات الخاصة للبرنامج الثاني الذي نحن بصدده اليوم.

هذا، وقد قام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، ومن خلال استراتيجية شاملة لتأهيل وتدريب وتوجيه الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص ومنها «مشروع العودة الاستشارية للسنة الثانية على التوالي»، وقد نظم المشروع في مقر البرنامج لمنطقة الرقي وستكون في الفترة ما بين 23 نوفمبر وحتى 15 مارس 2016.



فوزي المجدي ملقيا كلمته

أسامة دياب

تحت رعاية أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدي، وبحضور 13 محاضرا من مختلف التخصصات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، افتتح مساء أمس الأول في مقر البرنامج فعاليات العودة الاستشارية الثانية للسنة الثانية على التوالي.

وفي كلمته خلال الافتتاح أعرب أمين عام برنامج إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدي عن سعادته بانطلاق فعاليات الموضوعات العودة الاستشارية وللسنة الثانية على التوالي ضمن مجموعة من الأنشطة التي تحقق أهدافنا الوطنية في دعم مسيرة الشباب وتوجيههم للعمل الحر والمشاريع الصغيرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية الكويتية بسواعد وطنية واعدة تحقيق المزيد من الإنجازات التي نسعى جميعا لتنفيذها على أرض الكويت المعطاء.

ولفت إلى أن الدورة تهدف إلى تغيير ثقافة الشريحة المستهدفة والكوينة من طلبة الجامعة وموظفي الحكومة وموظفي القطاع الخاص لتوجيههم إلى العمل بالقطاع الخاص وذلك تحقيق أهداف المبادرة وهي خلق جيل واع للعمل الحر وبناء اقتصاد وطني متميز، وهذا ما يسعى البرنامج من خلال تكرار التجربة لما حققته الدورة السابقة من نتائج بالغة الأهمية للمشاركين فيها، موضحا أن البرنامج

توقيع وثيقة تعاون مشترك لنقل المعرفة والمهارات مكتب الأمم المتحدة يدعم قدرات «التخطيط» و«الإحصاء»

الى التخطيط والإحصاء والجهات الحكومية الأخرى. وأوضح د. مهدي أن المشروع يحتوي على 3 مخرجات وهي تطوير القدرات المؤسسية والبشرية وفعاليتها التنظيمية لتخطيط تنموي فعال، تعزيز وتحسين قدرات الإدارة المركزية للإحصاء في الإحصاءات القائمة على الأدلة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة الخبرات الفنية والقدرات المؤسسية في التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ مشاريع خطة التنمية متوسطة المدى في البيئات الحكومية المختلفة. ووقع الوثيقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممثل المقيم للبرنامج في الكويت زينب بن جلون.

وقعت الوثيقة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت وثيقة المشروع الوطني لدعم قدرات الأمانة وكذلك الإدارة المركزية للإحصاء. والتنمية بالإبانة د. خالد مهدي عقب توقيع الوثيقة في مقر الأمم المتحدة مبنى الشيخ صباح الأحمد، إن هذا المشروع سيوفر إطارا للدعم الفني لكل من أمانة التخطيط والإدارة المركزية للإحصاء والجهات الحكومية الأخرى لخلق بيئة مواتية لتنسيق وتنفيذ ورصد خطة التنمية الوطنية متوسطة المدى، كما ستعمل وحدة المشروع على ضمان استدامة العمل من خلال نقل المعرفة والمهارات والقدرات